التّوجيه الإعرابي للقراءات القرآنية
وأثره في تطوّر الدّرس النّحوي.

د.عُمَر بوبقّار

المدرسة العليا للأساتذة

ـ سطيف ـ الجزائر.

ـ الملخص:

إنّ تعدّد أوجه الأداء لكلمات الوحي الكريم، في إطار ما يُعرف بالقراءات القرآنيّة، قد أوجد حركة لغوية جعلت ديدنها توجيه وتخريج تلك القراءات صوتيا و صرفيا و نحويا و دلاليا، وقد تجلى ذلك في كتب القراءات والاحتجاج لها وفي كتب التفاسير اللغوية وغيرها، فعلى المستوى النحوي، اختلفت القراءات في بعض الأسماء ؛رفعا ونصبا وجرا، كما اختلفت في بعض الأفعال رفعا ونصبا وجزما، ومن ثَمَّ اختلف التخريج والتوجيه تبعا لاختلاف المذاهب والمشارب، مما أسهم في تطور الدرس النحوي والدفع بعجلته إلى الأمام قُدُما..

Summary

The multiple ways of the performance in reciting the words of revelation, in the framework of what is known as the Qira'at, created a linguistic movement whose main task is to explore those methods of recitation phonologically , morphologically , syntactically and semantically . This has been reflected in such books explaining the ways of reciting and as well in the books devoted for some linguistic commentaries…etc . At the grammatical level, there have been different ways of saying of some words :nouns and verbs according to their cases , which leads consequently to a divergence in understanding these very words according to the schools of thought being explained by . All this , in turns, contributed to the development of the grammar lesson .

ـ توطئة:

لقد كانت نشأة النّحو متّصلة بالقرآن الكريم، وبخاصّة عندما أخذت الأعاجم – الدّاخلة في الإسلام زرافاتٍ و وِحدانا– تلحن في قراءة الذّكر الحكيم، ومن ثَمَّ جاء النّحو لِيَصُون الألسنة وغيرها ممّا اعتورها من عيب اللّحن، ويجعلَ نطقَها سليمًا مستقيمًا، فيجري الكلام على درجة من الفصاحة وقدر من الوضوح والإبانة.

هذا ولم يكن الغرض من النّحو حفظ الألسنة من اللّحن – وبخاصّة في كلام الله– فحسب، بل ربّما كان الغرض منه –أيضا– «السّعي لفهم النّص القرآني، باعتباره مناط الأحكام الّتي تنتظم الحياة».[1]

إنّ نزول القرآن على عدّة أحرف، في نطاق ما يُعرف بالقراءات القرآنيّة قد أسهم في تطوّر النّحو ونمائه ذلك أنّ تعدّد وجوه الأداء (القراءات) أفرز حركة لغويّة، نحويّة على الخصوص، تُعنى بتخريج وتوجيه القراءات الأمر الّذي أثرى الدّرس النّحوي ثراءً لا ينكر.

يقول عفيف دمشقيّة:«القرآن الكريم أحد المصادر الّتي أعانت على دراسة اللّغة بعامّة، والنّحو بخاصّة»[2]، ويقول في موضع آخر:«ممّا لا ريب فيه أنّ القراءات، الرّسمي منها والشّاذّ، قد أغنت الدّرس النّحوي غنى يكاد يفوق حدّ التّصوّر».[3]

وقد كان من أصحاب القراءات من هو عَلَم من أعلام اللّغة، إمامًا في النّحو من مثل أبي عمرو بن العلاء والكسائي، ولعلّ هذا ما يبرّر نشوء النّحوّ بين أحضان القراءات، وإسهام هذه الأخيرة في ازدهاره، مثلما سعى إلى صونها من اللّحن، وتيسير فهمها فهمًا صحيحًا.

إلّا أنّ مِنَ النّحاة مَنْ أصبح متشيّعًا للقاعدة النّحويّة على حساب القراءة القرآنيّة، ناسيًا الشّذوذ أو الضّعف إليها، أو الوَهْم والخطأ إلى قارئها وقد يقدّم بيتًا من الشِّعر مجهول القائل ويُسوّغ الاستشهاد به بدلًا من قراءة قرآنيّة هي من كلام الله سبحانه.

إلّا أنّ هذا الموقف الّذي وقفه بعض النّحاة، أوجد حركة معاكسة تدافع عن القرّاء وقراءاتهم؛ فالقرّاء أوثق رواية، كما أنّهم لم يقرؤوا إلّا بأثر، ومن ثمّ وجب الاحتجاج والاستشهاد بالقراءة في مجال التّقعيد للّغة، بل الأولى إخضاع القاعدة للقراءة لا العكس.

يقول الجابردي:«المصير إلى القرّاء أولى لأنّهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله ولأنّ ما نقل القرّاء ثبت تواتره وما نقله النّحويون آحاد، ولو سلّم أنّ مثل ذلك ليس بمتواتر فالقرّاء أعدل وأكثر فكان الرّجوع إليهم أولى».[4]

ويقول السّيوطي:«أمّا القرآن فكلّ ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة في العربيّة إذا لم تُخالف قياسًا معروفًا بل لو خالفته يُحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه، كما يُحتجّ بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يُقاس عليه...».[5]

ونلمح إلى أنّ تعدّد القراءة في الكلمة الواحدة، قد ينجرّ عنه تغيّر في وظيفتها النّحويّة، وقد يجعل لها أكثر من وجه إعرابيّ فتتعدّد بذلك التّخريجات والتّأويلات، هذا وقد تتبعت القراءات الواردة في "**سورة آل عمران**" و توجيهَها الإعرابي؛ وذلك على مستوى الأسماء والأفعال..

<u>أولا:الأسماء</u>.

1/ الأسماء المرفوعة:

أ/ <u>نصب المرفوع</u>:

❖ **الحَيُّ الْقَيُّومُ:** في قوله تعالى:﴿**آلَم، اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ، نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ والإِنْجِيلَ**﴾ (آل عمران:3،2،1). قرأ الجمهور:(الْحَيُّ الْقَيُّومُ) بالرّفع فيهما، ووجه ارتفاعهما:

1- أنّهما نعتان لاسم الجلالة (الله).

2- أنّهما خبران لمبتدإ محذوف تقديره:"هو".

3- أنّهما بدلان والمبدل منه إمّا أن يكون:(هو) أو (لا إله).

4- أنّهما مبتدءان والخبر قوله:(نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ).[6]

وقرأ الحسن البصري:[7](الْحَيَّ الْقَيُّومَ) بالنّصب فيهما. والوجه في ذلك أنّهما: مفعولان لفعل الاختصاص المحذوف تقديره: أخصّ أو أعني.[8]

❖ **الله:** في قوله عزّ وجلّ:﴿ **بَلِ اللهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ**﴾ (آل عمران:150). قراءة الجمهور:(اللهُ) بالرّفع، وقرأ الحسن البصري:[9](اللهَ) بالنَّصب.

يقول صاحب "الفريد في إعراب القرآن المجيد":﴿**بَلِ اللهُ مَوْلَاكُمْ**﴾ مبتدأ وخبر، وقرئ:(بَلِ اللهَ) بالنّصب على تقدير: بل أطيعوا الله مولاكم، أي ناصركم. و(مولاكم) على هذا الوجه بدل من اسم (الله).[10]

وتجمل هنا الإشارة إلى أنّ تقدير الفعل:(أطيعوا) النّاصب لاسم الجلالة، دلّ عليه سياق الآية السّابقة لهذه الآية وهي قوله تعالى:﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُواْ خَاسِرِينَ**﴾ (آل عمران:149) ومع الانتقال من حالة الرّفع إلى حالة النّصب عرف السّياق تحوّلًا في المعنى من الإخبار بأنّ الله مولاهم أي: ناصرُهم، إلى الأمر بطاعته وموالاته والاستعانة به والتّوكّل عليه[11] ففي ذلك فوز عظيم وما طاعة الكفّار إلّا ضلال وخسران مُبين.

❖ **أَحْيَاءٌ**. في قوله عزّ شأنه:﴿ **وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ**﴾ (آل عمران:169). قراءة الجمهور بالرّفع في (أحياء) وقرأ ابن أبي عبلة[12](أحياءً) بالنّصب فيها.

فأمّا تعليل الرفع في (أحياء) فلكونها خبرًا لمبتدإ محذوف دلّ عليه الكلام السّابق، والتّقدير: بل هم أحياءٌ.

ويعلّل "العكبري" القراءة الثّانية بقوله:« ويُقرأ بالنّصب عطفًا على (أمواتًا) كما تقول: ما ظننتُ زيدًا قائمًا بل قاعدًا. وقيل: أضمر الفِعْلَ، تقديره: احسبوهم أحياءً، وحذف ذلك لتقدّم ما يدلّ عليه».[13]

إلّا أنّ تقدير الفعل (حسب) ناصبًا لـ:(أحياء) في القراءة الثّانية يثير إشكاليّة مؤدّاها: أنّ (حسب) من أخوات (ظن) ويكون غالبًا للرّجحان، وأمّا كونه لليقين فينذر، ولعلّ هذا ما دفع بالطّبرسي –في كتابه: مجمع البيان– إلى إنكار قراءة ابن أبي عبلة (أحياءً) بالنّصب، وحكم بعدم جوازها، فيقول:«ولا يجوز النّصب فيه بحالٍ لأنّه يصير التّقدير فيه: بل احسبهم أحياءً والمراد: بل اعلمهم أحياءً».[14]

إلّا أنّه يمكن القول: إنّ إنكار قراءة النّصب –بصرف النّظر عن كونها شاذّة– أمرٌ يحتاج إلى رويّة وإعادة نظر؛ فكون القراءة شاذّة، هذا لا يعني خطأَها وبُعْدَها عن الصّواب، أو عدمَ ثبوتها فالقراءة منسوبة إلى ابن أبي عبلة، وبعيد أن يقرأ بها من منطلق الاجتهاد الفرديّ، أضف إلى ذلك أنّ كتب إعراب القرآن للقراءات قد تناولت القراءة الثّانية بالتّخريج والتّوجيه والتّعليل، كما أنّ تقدير الفعل (حسب) ناصبًا، لا يفيد الرّجحان، بل إنّه يفيد اليقين والعلم بأنّ الشّهداء «وإن قتلوا في هذه الدّار، فإنّ أرواحهم حيّة مرزوقة في دار القرار».[15]

فـ:(حسب) تستعْمل بمعنى (علم) من ذلك قول الشّاعر لبيد بن أبي ربيعة:

حَسِبْتُ الْجُودَ والتّقى خَيْرَ تِجَارَةٍ ۞ رَبَاحًا، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا

وقد استشهد بصدر هذا البيت ابن هشام في كتابه:"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" وقد علّق محقّق الكتاب بقوله:«الشّاهد فيه قوله:(حسبت الجود والتُّقى خير...إلخ) حيث استعمل الشّاعر فيه (حسبت) بمعنى: علمتُ...».[16]

وهنا نطمئن إلى تخريج "حسين بن أبي العزّ الهمذاني"، وبه تزول الشّبهة وينحسم الخلاف إن شاء الله، إذ يقول:«وقرئ (أحياءً) بالنّصب على إضمار فعل دلّ عليه (لا تحسبنّ) أي: بل احسبهم أحياءً غير أنّ هذا الحسبان المضمر تضمنه معنى التّحقيق واليّقين، بخلاف الأوّل...».[17]

ب / <u>نصبُ وجرُّ المرفوع</u>:

وردت في سورة "آل عمران" أسماء فيها ثلاث قراءات، جمعت بين الرّفع والنّصب والجرّ وهذه الأسماء هي: فئة، كافرة، جنّات، النّبيّ.

❖ **فِئَةٌ...كَافِرَةٌ**. في قوله تعالى:﴿**قَدْ كَانَ لَكُمْ آَيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ...**﴾ (آل عمران:13)، قرأ الحسن ومجاهد:[18](فِئَةٍ)، (وأخرى كَافِرَةٍ) بالجرّ أيضا وقرأ ابن

أبي عبلة[19] بالنّصب فيهما:(فِئَةً)، و(أخرى كَافِرَةً).

ويُعَلَّلُ الرّفعُ في الاسمين، في القراءة المشهورة كالآتي:

أ)– أنّ (فئةٌ) خبر لمبتدإ محذوف تقديره: إحداهما.

ب)- أنّ (فئةٌ) وما عُطف عليها أي:(وأخرى كافرَةٌ) بدل من الضّمير في:(الْتَقَتَا).[20]

ويُعَلَّلُ الجرُّ في (فئةٍ)، و(أخرى كَافِرَةٍ) على أنّ:(فئة) بدل من (فئتين)، و(أخرى) معطوف على (فئة) و(كافرةٍ) نعت لـ:(أخرى)، يقول محي الدّين الدّرويش:«"وأخرى كافرة" الواو عاطفة وأخرى عطف على فئة وكافرة صفة فَمَن رَفَعَ الأوّل رفعه ومَنْ جَرَّ الأوّل جرّه».[21]

وتُخرّجُ قراءة النّصب فيهما من وجهين:

- ❖ الأوّل: أنّ النّصب على الحال من الضّمير في (التقتا) والمعنى: التقتا مختلفتين. والتّقدير: التقتا مؤمنةً وكافرةً.[22]
- ❖ الثّاني: أنّ (فئةً) منصوبة على المدح، و(أخرى كافرةً) منصوبة على الذّمّ والتّقدير:«أمدح فئةً تقاتل في سبيل الله وأذّم أخرى كافرةً».[23]

ونجد تخريجًا آخر وهو: أنّ (فئةً) منصوبة على الاختصاص وذلك بفعل محذوف تقديره: أخصُّ أو أعني فئةً مؤمنة وأخرى كافرة، إلّا أنّ أبا حيّان يردّ هذا الوجه بقوله:«وقال الزّمخشري: النّصب في فئة على الاختصاص. وليس لأنّ المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مُبهمًا».[24]

- ❖ **جنّاتٌ**: في قوله تعالى:﴿ **قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ...**﴾ (آل عمران:15).

فـ:(جنّاتُ) مرفوعة في قراءة الجمهور، ويوجَّه الرّفعُ على أنّها:

أ)- خبر لمبتدإ تقديره: هو جنّات.[25]

ب)- مبتدأ والخبر محذوف والتّقدير: جنّات لهم.[26]

ج)- مبتدأ مؤخّر «للذين» في محلّ رفع خبر مقدّم.[27]

وقرأ يعقوب[28] (جنّاتٍ) بكسر التّاء وتنوينها، وعليه فهذه القراءة تجعل الكلمة محتملة للجرّ والنّصب، مادامت (جنّات) جمعَ تأنيث سالم وهذا الجمع يتّخذ علامة إعرابيّة واحدة في حالتي الجرِّ والنّصب، أمّا الجرّ فعلى البدل من (خير) قبلها.[29] في حين أنّ النّصب يُخرّجُ على أنّ (جنّاتٍ):

أ- منصوب على الاختصاص، أي مفعول به لفعل محذوف تقديره: أخصّ أو أعني[30]، أو أنّه منصوب على إعادة الفعل[31] (أنبّئكم) أي أنبّئكم جنّاتٍ.

ب- بدل من محلّ "بخير"[32]، في قوله:(أؤنبئكم بخير) فـ:(بخير) جارّ ومجرور في محلّ نصب مفعول به ثان للفعل (أُنبّئُ) و(جنّاتٍ) المنصوبة بدل منه، وهو بدل كلّ من كلّ.

- ❖ **النّبيُّ**. في قوله تعالى:﴿**إِنَّ أَوْلَى النَّاسَ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اِتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَاللهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ (آل عمران:68)، قراءة العامّة (النّبيُّ) بالرّفع، وقُرئ بالنّصب[33] والجرّ كذلك[34] ووجه قراءة الرّفع في (النّبيُّ) أنّه معطوف على خبر (إنّ) وهو الاسم الموصول (الّذين) قبله.

وأمّا في قراءة النّصب فيكون معطوفًا على الضّمير في (اتّبعوه) والتّقدير: واتّبعوا هذا النّبيَّ. وعليه فـ:(النّبيَّ) بدل من اسم الإشارة:(هذا).

ومع قراءة الجرّ يكون (النّبيِّ) معطوفًا على (إبراهيم). يقول الزّمخشري موجّهًا قراءتي النّصب والجرّ:«وقرئ: وهذا النّبيَّ، بالنّصب عطفًا على الهاء في اتّبعوه، أي: اتّبعوه واتّبعوا هذا النّبيَّ. وبالجرّ عطفًا على إبراهيم».[35]

وقد عرف السّياق تحوّلًا في المعنى من قراءة إلى أخرى، فقراءة الرّفع دلّت على أنّ:«أولى النّاس بإبراهيم» أي «أخصّهم به وأقربهم منه»[36] هم الّذين اتّبعوه وخصوصًا النّبيّ ﷺ ومع قراءة النّصب أصبح المعنى:«أنّ أحقّ النّاس بمتابعة إبراهيم الخليل هم الّذين اتّبعوه على دينه»[37] والّذين اتّبعوا النّبيَّ محمّدًا ﷺ من الصّحابة ومن تبعهم بعدهم.

ويصبح المعنى في قراءة الجرّ: أنّ أخصّ وأحقّ النّاس بإبراهيم وبهذا النّبيّ محمّدٍ هم الّذين اتّبعوا إبراهيم عليه السّلام والّذين آمنوا من أصحاب رسول ومَنْ تبعهم والله أعلم.

2/ الأسماء المنصوبة:

أ/ ***رفع المنصوب:***

ينضوي تحت هذه الظّاهرة أربعة أسماء هي: قائمًا، ذهبًا، قولَهم، كلَّهُ؛ الاسمان الأوّلان جاءا منصوبين في متواتر القراءات ومرفوعين في شاذّها، أمّا الاسمان الآخران فقد جاءا منصوبين في متواتر القراءات ومرفوعين في متواترها كذلك.

❖ **قَائِمًا.** في قوله تعالى:﴿ **شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾ (آل عمران:18)، قراءة الجمهور بنصب (قَائِمًا) وقد قرأ عبد الله بن مسعود[38] شاذًّا:(القائمُ) بالتّعريف والرّفع، أمّا الوجه في نصب (قائما) فعلى الحال أمّا صاحب الحال ففيه قولان:

– الأوّل: أنّه حال من (هو).

– الثّاني: أنّه حال من اسم (الله).

ووجه الرّفع في قراءة ابن مسعود، فيه قولان أيضا:

– الأوّل: أنّه بدل من (هو).

– الثّاني: أنّه خبر مبتدإ محذوف والتّقدير هو القائم.

يقول العكبري:«(قائمًا) حال من هو، والعامل فيه معنى الجملة؛ أي يفرد قائما، هو حال من اسم الله؛ أي شهد لنفسه بالوحدانية وهي: حال مؤكّدة[39] على الوجهين. وقرأ ابن مسعود: القائم، على أنّه بدل، أو خبر لمبتدإ محذوف».[40]

وعلى الرّغم من وجود قراءتين في كلمة (قائما) إلّا أنّه لا أثر للتّغيّر في المعنى من قراءة لأخرى، فالقراءتان كلتاهما تصبّان في مجرى واحد وهو: أنّ الله مقيمٌ «للعدل فيما يقسِّمُ من الأرزاق والآجال، ويثيبُ ويعاقب، وما يأمر به عباده من إنصاف بعضهم لبعض والعمل على السّويّة فيما بينهم».[41]

❖ **ذَهَبًا.** في قوله تعالى:﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ...**﴾ (آل عمران:91)، القراءة المشهورة (ذهبًا) بالنّصب على أنّها: تمييز، وقرأ الأعمش[42]، شاذًّا:(ذهبٌ) بالرّفع، يقول الفرّاء:«ولو رفعته على الاستئناف لجاز؛ كما تقول: عندي عشرون، ثمّ تقول بعد: رجلٌ. كذلك لو قلت: ملء الأرض، ثمّ قلت: ذهبٌ، تخبر على غير اتصال».[43]

وعليه فـ:(ذهب) خبر لمبتدإ مرفوع محذوف، والتّقدير: هو ذهب.

وقد تكون (ذهب) بالرّفع بدلا من (ملء)؛ يقول الزّمخشري:«وقرأ الأعمش: ذهبٌ، بالرّفع ردًّا[44] على ملء كما يقال: عندي عشرون نفسًا رجالٌ».[45]

❖ **قَوْلَهُمْ.** في قوله عزّ وجلّ:﴿**وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ**﴾ (آل عمران:147)، قراءة الجمهور:(قولَهم) بالنّصب، وقد قرأ ابن كثير وعاصم[46] أبو بكر رضي الله عنه وحمّاد بن سلمة والحسن البصري:[47](قولُهم) بالرّفع.

ويوجّه النّصبُ في (قولَهم) على أنّها خبر (كان) واسمها هو ما بعد (إلّا) أي:(أن قالوا) والّتي هي في محلّ رفع.[48]

وأمّا الرّفع الّذي رُويت به الكلمةُ في القراءة الثّانية، فالوجه فيه: أنّ (قولُهم) اسم (كان) وخبرها هو:(أن قالوا) والتقدير: وما كان قولُهم إلّا قولَهم:﴿**رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا**﴾.[49]

والملاحظ أنّ هناك تبادلًا في الوظيفة الإعرابيّة، لبعض الألفاظ بين القراءتين؛ فما كان اسم (كان) في قراءة النّصب أصبح خبرها في قراءة الرّفع، وما كان خبر (كان) في قراءة النّصب أصبح اسمَها في قراءة الرّفع.

ولا فرق بين القراءتين من حيث الدّلالة على المعنى؛ إذ يبقى هذا (القول) هو:«إضافة الذّنوب والإسراف إلى أنفسهم مع كونهم ربّانيين، هضْمًا لها واستقصارًا. والدّعاء بالاستغفار منها مقدّمًا عَلَى طَلَبِ تثبيت الأقدام في مواطن الحرب والنّصرة على العدّو، ليكون طلبُهم على ربّهم عن زكاء وطهارة، وخضوعًا، وأقرب إلى الاستجابة».[50]

❖ **كُلّهُ.** في قوله عزّ شأنه:﴿...**قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ للهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ، يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا...**﴾ (آل عمران:154)، القراءة المشهورة (كُلَّ) بالنَّصب على أنّها توكيد معنويّ لـ:(الأمر) الّتي هي: اسم إنّ و(الله) خبرها.

ويقول القرطبي –مخرّجًا قراءة النَّصب–:«قيل نعت للأمر وقال الأخفش: بدل، أي: النّصر بيد الله، ينصر من شاء ويخذل من يشاء».[51]

وقرأ أبو عمرو بن العلاء ويعقوب:[52](كلُّ) بالرّفع، والوجه فيه أنّ (كلُّ) مبتدأ، خبره:(الله) أمّا الجملة المتكوّنة من المبتدأ (كلُّ) والخبر (الله)، ففي موضع الرّفع على أنّها خبر (إنّ).[53]

ب/ جرّ المنصوب:

من الظّواهر النّحويّة في القراءات القرآنيّة الواردة في سورة "آل عمران"، ظاهرة جرّ الأسماء المنصوبة في متواتر القراءات، ولم أجد ضمن هذه الظّاهرة إلّا اسمًا واحدًا هو:

❖ **رَسُولًا.** في قوله سبحانه:﴿**وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ...**﴾ (آل عمران:49)، قرأ الجمهور:(رسولا) بالنّصب، وفي قراءة شاذّة رُويّت عن اليزيدي:[54](رَسُولٍ) بِالجرّ، وتُخرّج قراءةُ النّصب في (رسولا) على أوجه عدّة هي:[55]

أ)– أنّها مفعول به لفعل محذوف والتّقدير: ويجعله رسولا.

ب)– مفعول به عطفًا على كلمة (كتاب) من قوله تعالى:﴿...**وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ**﴾ (آل عمران:48). ويصبح التّقدير: ويعلّمه رسالةً.

ج)– أنّها، (حال) وهنا (رسولا) هي من كلام عيسى عليه السّلام. والتّقدير:﴿...**وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ**﴾ ويقول: بُعثتُ رَسُولًا.

د)– أنّها حال عطفًا على المنصوبات المتقدّمة في الآيتين: 45، 46، وهما قوله جلّ وعلا:﴿**وَإِذْ قَالَتِ الْمَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا والآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ، وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ**﴾ (آل عمران:45،46)، وعليه فالتّقدير: وجيهًا ومُقرّبًا ومُكلّمًا ورَسولًا.

وأمّا الجرّ الّذي رُويت به الكلمة في قراءة اليزيدي فوجهه أنّ (رسولٍ) معطوفة على (كلمة) في الآية (45) من قوله عزّ وجلّ:﴿**وَإِذْ قَالَتِ الْمَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ...**﴾. والتّقدير: ويبشّرك برسول.[56]

3/ الأسماء المجرورة:

أ/ رفع المجرور:

يندرج ضمن هذه الظّاهرة اسمٌ واحدٌ هو:

❖ **النّاسِ.** في قوله تعالى:﴿**أُوْلَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللهِ وَالْمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**﴾ (آل عمران:87)، قراءة العامّة:(النَّاسِ) بالجرّ عطفًا على (الملائكة) المعطوفة هي الأخرى على لفظ (الله) المجرورة بالإضافة، أمّا (أجمعين) فهي توكيد معنويّ، ملحقة بجمع المذكّر السّالم، مجرور وعلامة جرّه (الياءُ) والمؤكّد هو النّاس قبلها، وقرأ الحسن البصري:[57](والنَّاسُ أجمعونَ) بالرّفع وتُخرّج هذه القراءة على وجوه منها:

أ)- أنّ (النّاسُ) بالرّفع فاعل لفعل محذوف يفسّر المصدر (لعنة) والتّقدير: ويلعنهم النّاس أجمعون.

ب)- أنّ (النّاس) مبتدأ محذوفُ الخير لدلالة السّياق والمعنى عليه، والتّقدير: والنّاس أجمعون يلعنونهم.[58]

ب/ نصب المجرور:

لا نجد ضمن هذه الظّاهرة إلّا اسمًا واحدًا، أيضا، وهو:

❖ **سَوَاءٍ**. في قوله عزّ وجلّ:﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ...**﴾ (آل عمران:64)، قراءة الجمهور:(سواءٍ) بالجرّ، وقرأها الحسن البصري:[59](سواءً) بالنّصب.

وتوجيه قراءة الجرّ الّتي عليها الجمهور أنّ (سواءٍ) نعت حقيقي لـ:(كلمةٍ) قبلها، وأشير إلى أنّ هذا النّوع من النّعت يشترط فيه أن يُطابق منعوته في الإعراب والتّعريف والتّنكير، والعدد (الإفراد والتّثنية والجمع) والنّوع (التّذكير والتأنيث)[60].

والملاحظ أنّ شرط التّطابق في النّوع بين المنعوت (كلمة) والنّعت (سواءٍ) غير متوفّر؛ فالمنعوت مؤنّث والنّعت مذكّر، ولعلّ الذي يسوّغ ذلك هو أنّ (سواء) «اسم مصدر الاستواء، قيل بمعنى العدل وقيل بمعنى قصدٌ لا شطط فيها».[61] و«الوصف بالمصدر واسم المصدر لا مطابقة فيه».[62]

وأمّا وجه انتصابها في قراءة الحسن، فعلى المصدر، والتقدّير: استوت استواءً.[63] وعليه فهي مفعول مطلق.

ولا أثر للاختلاف في الدّلالة بين القراءتين، إذ المعنى أنّ (سواء) بمعنى: عدل، كما ذهب إلى ذلك ابن عبّاس والرّبيع، أو بمعنى: مستوية لا اختلاف فيها بين الكتب السّماويّة من توراة وإنجيل وقرآن ولا بين الشّرائع.[64]

ثانيا:الأفعال.

1/ الأفعال المنصوبة:

أ/ رفع المنصوب:

❖ **تُكَلِّمَ**. في قوله تعالى:﴿**قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِّي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا...**﴾ (آل عمران:41)، قرأ العامّة بنصب الفعل المضارع (تُكَلِّمَ)، وقرأه ابن أبي عبلة[65] بالرّفع. وعلّة النّصب في القراءة الّتي عليها الجمهور، أنّ الفعل المضارع (تكلّم) منصوب بـ:(أن) المصدرية المدغمة في (لا) النّافيّة، وتكون (أن) وما اتّصل بها في تأويل مصدر، خبر المبتدإ:(آيتك).

وأمّا قراءة الرّفع في (تكلّم) فَتُوجّه على أنّ (أن) المدغمة في (لا) هي (أنْ) المخفّفة من (أنَّ) الثّقيلة، المشبّهة بالفعل، حيث تعمل عملها، واسم (أن) هو ضمير الشّأن المحذوف، ويكون ما بعد (أنْ) في محلّ رفع خبرها، والجملة المتألّفة من (أن) واسمها المحذوف وخبرها في محلّ رفع خبر المبتدإ (آيتك). والتّقدير: آيتك أنّه أو أنّك لا تكلّم النّاس ثلاثة أيّام.

يقول "الفرّاء":«إذا أردت الاستقبال المحض، نصبت (تكلّم) وجعلت (لا) على غير معنى (ليس) وإذا أردت آيتك أنّك على هذه الحال ثلاثة أيّام رفعت، فقلت: أن لا تكلّمُ النّاسَ؛ ألا ترى أنّه يحسن أن تقول: آيتك أنّك لا تكلّمُ النّاسَ ثلاثة أيّام إلّا رمزًا».[66]

❖ **يَقُولَ**. في قوله عزّ وجلّ:﴿**مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللهِ...**﴾ (آل عمران:79)، القرّاء على نصب (يقولَ) وقد قرأ أبو عمرو، ومحبوب:[67](يقولُ) بالرّفع.

والوجه في قراءة النّصب أنّ الفعل (يقول) معطوف بـ: ثمّ على (أن يؤتيَهُ) الّذي جاء منصوبًا بـ:(أن).

وأمّا قراءة الرّفع فعلى قطع الكلام، عمّا قبله والاستئناف.[68] وبذلك يصبح (يقولُ) فعلًا مضارعًا مرفوعًا لتجرّده من النّاصب والجازم,

❖ **يَأْمُرَكُمْ**. في قوله سبحانه:﴿**وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**﴾ (آل عمران:80)، قراءة الجمهور (لا يأمُرَكم) بالنّصب عطفًا على (أن يؤتيَه الله) أو (يقولَ) من الآية الّتي سبقتها (79) والتّقدير: ولا أن يأمرَكم. وقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي:[69](لَا يَأْمُرُكُمْ) بالرّفع قطعًا للكلام عمّا قبله، واستئنافه بالفعل مرفوعًا، هذه القراءة قراءة ابن مسعود:[70]﴿**وَلَنْ يَأْمُرَكُمْ**﴾، فلمّا فُقد عامل النّصب (لن) ووقعت (لا) موقعها ارتفع الكلام بعدها.[71]

ويمكن أن نشير إلى أنّ الفرق بين القراءتين من حيث المعنى يكمن في الدّلالة على الفاعل؛ إذ هو في قراءة النّصب: النّبيّ أو (بَشَر) في قوله تعالى:﴿**مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ...**﴾ (آل عمران:79). وأمّا في قراءة الرّفع فهو: الله سبحانه، أو النّبيّ.[72]

❖ **أَوْ يَتُوبَ، أَوْ يُعَذِّبَهُم**. في قوله تعالى:﴿ **لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيءٌ أَوْ يَتُوبَ اللهُ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ**﴾ (آل عمران:128)، القراءة المشهورة:(يتوبَ) و(يعذِّبَهم) بالنّصب في الفعلين كليهما وسأكتفي بالتّوجيه الإعرابي لـ:(يتوبَ) دون (يعذّبهم) لأنّ هذا الأخير تنسحب عليه الأحكام الإعرابيّة نفسها الخاصّة بـ:(يتوبَ)، وتُخرَّجُ قراءة النّصب الّتي عليها الجمهور كالآتي:

1- أنّ الفعل المضارع (يتوب) معطوف على (ليقطع) في الآية الّتي قبل هذه الآية، إذ يقول سبحانه:﴿**لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ**﴾ (آل عمران:127)، فالفعل (يقطع) منصوب بـ:(أن) المضمرة جوازًا بعد (لام) التّعليل، و(يَتُوبَ) معطوف عليه بـ:(أو) ويكون التّقدير:«ليقطع طرفًا من الّذين كَفَرُوا أو يَكْبِتَهُمْ أو يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يَعَذِّبَهُمْ».[73]

2- أن (يتوب) منصوب بـ:(أن) المضمرة وجوبًا بعد (أو) عاطفة ناصبة، وأنّ المصدر المؤوّل بعد (أن) معطوف على كلمة (الأمر) الّتي جاءت مجرورة، وعليه يصبح التّقدير:«ليس لك من أمرهم شيء، أو من التّوبة، أو من تعذيبِهم»[74]، أو معطوف (المصدر المؤوّل) على كلمة شيء المرفوعة، وتقدير الكلام في هذه الحالة:«ليس لم من أمرهم شيء، أو التّوبَةُ عليهم، أو تعذيبُهم».[75]

ولعلّ قائلًا يقول: ما الفرق بين الوجهين من حيث المعنى؟ بين أن يكون (يتوب) معطوفًا على (الأمر) وبين أن يكون معطوفًا على (شيء) يجيب "الألوسي" قائلًا:«وفرّقوا بين الوجهين، بأنّه على الأوّل: سَلَبَ ما يتَبع التّوبة والتّعذيب منه ﷺ بالكلّيّة من القَبُولِ والرّدّ والخلاص من العذاب والمنع من النّجاة، وعلى الثّاني: سَلَبَ التّوبَة، والتّعذيب منه عليه الصّلاة والسّلام، يعني: لا يقدر أن يجبرهم على التّوبة ولا يمنعهم عنها ولا يقدر أن يعذّبهم ولا أن يَعْفُوَ عنهم، فإنّ الأمورَ كلّها بيد الله تعالى».[76]

ويذهب "الفرّاء"[77] و"ابن الأنباري"[78] إلى أنّ "أو" بمعنى:(إلّا أن) وعليه فالمعنى:«ليس لك من أمرهم شيء إلّا أن يتوب الله عليهم فتفرح بحالهم، أو يعذّبهم فتتشفّى منهم».[79]

وقرأ أُبَيٌّ:[80]﴿**أَوْ يَتُوبُ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ**﴾ بالرّفع في الفعلين كليهما، ولم أظفر في المصادر الّتي بين يدَيَّ. على تخريج قراءة الرّفع هذه، ما عدا تخريج أبي حيّان في "بحره المحيط"، والّذي يظهر من كلامه أن (يتوب) و(يعذّبَهم) خبران، والمبتدأ محذوف تقديره:(هو)، يقول:«وقرأ أُبَيّ أو يتوبُ عليهم أو يعذّبُهم برفعهما على معنى أو هو يتوب عليهم».[81]

ب/ <u>جزم ورفع المنصوب</u>:

❖ **يَعْلَمْ**. في قول الله تعالى:﴿**أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ**﴾ (آل عمران:142)، القراءة المشهورة:(يَعْلَمَ) بفتح الميم، إذ الفتحة دالّة على النّصب وعامل النّصب في الفعل المضارع (يعلمَ) هو:(أن) المضمرة بعد (واو) المعيَّة العاطفة الّتي تفيد معنى الجمع، والّتي يضربون لها أمثالَهم المشهور: لا تأكلِ السّمكَ وتَشْرَبَ اللّبنَ، وعليه يصبح التّقدير:«أَظننتم أن تدخلوا الجنّة قبل أن يعلم الله المجاهدين وأن يعلمَ الصّابرين».[82]

ويُخرَّجُ فتحُ الميم في (يعلم) من وجه آخر، إذا تنصرف الفتحة من دلالتها على النّصب إلى الدّلالة على الجزم عطفا على الفعل (يعلم) الأوّل المجزوم بـ:(لمّا)، وقد حرِّكت الميم بالفتح فرارا من التقاء السّاكنين، واتّباعًا لفتحة اللاّم قبلها.[83]

ويؤيّد هذا التّخريج قراءة الحسن البصري[84] ويحي بن يعمر[85] (ويَعْلَمِ) بكسر الميم، والفعل هنا مجزوم معطوف على (يَعْلَمِ) الأولَى.[86]

وقرأ الوارث وأبو عمرو: [87](ويَعْلَمُ) بالرّفع، وعليه فالتّقدير: وهو يعلمُ، والواو قد تكون للاستئناف، أو للحال، ويكون صاحبُ الحال الاسمَ الموصولَ (الّذين)، وكأنّه قيل:«ولمّا تجاهدوا وأنتم صابرون».[88]

2/ الأفعال المرفوعة:

أ/ حزم المرفوع:

❖ **لا يَضُرُّكُمْ.** في قوله تعالى:﴿**إِنْ تَمْسَكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ، وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللهَ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾ (آل عمران:120)، قرأ الجمهور:(لا يضرُّكم) بضمّ الضّاد، وضمّ الرّاء وتشديدها، وتُخرّج هذه القراءة على ثلاثة أوجه:

– الأوّل: أنّ (يضرّكم) فعل مضارع مرفوع، والجملة الفعلية في محلّ جزم جواب الشّرط، ويذهب "الفرّاء" إلى القول:«إن شئت جعلته [لا يضرُّكم] رفعًا وجعلت (لا) على مذهب ليس فرفعت وأنت مضمر للفاء»[89] والتّقدير على هذا القول: فلا يضرُّكم كيدُهم، إذ (الفاء) واقعة في جواب الشّرط و(لا) نافية بمعنى (ليس).

– الثّاني: أنّ الرّفع يبرّرُه إمكانيّة تبادل المواقع بين عناصر الجملة وذلك باللّجوء إلى خاصّية التّقديم والتّأخير وعليه يصبح التّقدير: لا يضرُّكم كيدُهم شيئًا إن تصبروا وتتّقوا. وقد نسب أبو البركات بن الأنباري هذا القول إلى سيبويه.[90]

– الثّالث: أنّ الضّمة ليست ضمّة إعراب، إذا الفعل مجزوم وقد حرِّك بالضّمّ لالتقاء السّاكنين، وتحريك السّاكنين بالضّم له حظّ في كلام العرب إذ يقول: مُدُّ يا هذا، وتحرّكهما (الساكنين) بالفتح فتقول: مُدَّ يا هذا، كما تَحرِّكهما بالكسر إذا تقول، مدِّ يا هذا، وتحريك السّاكنين بالفتحة طلبًا للخفّة أنسب في العربيّة إذ الفتحة أخفّ من الضّمّ والكسر.[91]

ويعضد التّحريك بالفتح قراءة المفضّل الضّبي وعاصم:[92](لا يضرَّكم) بفتح الرّاء وتشديدها وأمّا التّحريك بالكسر، فتعضده قراءة عاصم والمفضّل الضّبي، وأيضا، والضّحّاك:[93](لا يضرِّكم) بكسر الرّاء المشدّدة.

وقد قرأ نافع وابن كثير، وأبو عمرو ويعقوب:[94](لا يَضرِكُم) بكسر الضّاد وإسكان الرّاء. والوجه فيه الجزم على أنّه جواب الشّرط.[95]

وقراءة (يَضِرْكم) هذه مأخوذة من: ضَارَهُ يَضِيرُه ضَيْرًا، أي: ضَرَّهُ. وأمّا قراءة الجمهور (يَضُرُّكم) بضمّ الضّاد، وضمّ الرّاء وتشديدها، فمأخوذة من: ضَرَّهُ، يَضرُّه ضُرًّا[96]، وعلى هذا فالمعنى في القراءتين واحد.

ب/ نصب المرفوع:

❖ **فَيَكُونُ.** وذلك في قوله عزّ وجلّ:﴿**قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكِ اللهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾ (آل عمران:47). وفي قوله عزّ شأنه:﴿إِنَّ مَثَلَ عِيْسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (آل عمران:59)، فالقراءة التي عليها الجمهور:(فيكونُ) بالرّفع، في الفعلين كليهما من الآتين الكريمتين، أمّا عبد الله بن عامر –أحد القرّاء السّبعة– فقد قرأ فيهما:(فيكونَ) بالنّصب.[97]

وقراءة الرّفع لا تطرح إشكالًا قد يستعصي حلّه، إذ الفاء استئنافية و(يكونُ) فعل مضارع تامّ مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره: هو والجملة الفعليّة (يكون) في موضع رفع خبر لمبتدإ محذوف[98]، والتّقدير: فهو يكون، أي كائن، يقول الأخفش:«...(كن فيكونُ) رفع على الابتداء ومعناه:(كن) (فكان) فكأنّه قال:(فإذا هو كائن)».[99]

وأمّا قراءة النّصب في:(فيكون) فالظّاهر أنّها لم تلق قَبولًا واستحسانًا لدى بعض النّحاة ومخرّجي القراءات، بل لقيت رفضًا واستهجانًا منهم؛ فمن منكِر لها، ومدّع أنّه لا يجوز فيها غير الرّفع[100] إلى رامٍ لها بالشّذوذ[101]، إلى قاذفٍ قارئها عبدَ اللهِ بنَ عامر بالوهم.[102]

ولم يقف الأمر عند حدّ الرّفض والرّدّ، والطّعن في قارئ من أصحاب القراءات المتواترة، بل حاول منكرو قراءة النّصب الارتكاز على الحجج والأدلّة، الّتي من شأنها إثبات عدم جواز هذه القراءة، وأنّه لَا حَظّ لها في العربيّة أي النّحو، بل استعان بعضهم، بمعرفته لدقائق اللّغة ومعطيات المنطق، وأخذ يذهب في القول ويجيء قصد تبييض هذا الرّفض والرّدّ لقراءة النّصب.

ومهما يكن من أمر فلعلّ الدّاعي الّذي دفع بأولئك إلى رَدّ قراءة ابن عامر هو زعمهم: أنّ "الفاء" في:(فيكون) لا تصلح أن تكون "فاء السّببيّة" الّتي يكون ما قبلها سببًا في حدوث ما بعدها، والّتي ينتصب الفعل المضارع بعدها بـ(أن) المضمرة، شريطة أن تُسبَقَ (الفاء) بنفي أو طلب.[103]

وإذا ما جئنا إلى تخريج ابن خالويه للقراءتين، فإنّه يُحيلنا على تخريج قوله تعالى:﴿**كُنْ فَيَكُونُ**﴾ من الآية السّابعة عشرة ومائة (117) من سورة "البقرة"، في قوله عزَّ مِنْ قال:﴿**بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾. يقول:«...(كن فيكونُ) قراءة ابن عامر بالنّصب، والحجّة له: الجواب بالفاء، وليس هذا من مواضع الجواب؛ لأنّ "الفاء" لا ينصب إلّا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل كقوله:﴿**لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ**﴾ [طه:61] ومعناه: إن تفتروا يُسْحِتْكُمْ. وهذا لا يجوز في قوله تعالى:«كُنْ فيكونُ» لأنّ الله أوجد بهذه اللّفظة شيئًا معدومًا، ودليله حسن الماضي في موضعه إذا قلت: كن فكان، وقرأ الباقون بالرّفع والحجّة لهم ما قدّمناه من القول.

وجملة القول فيه: أنّ الماضي إذا صلح لفظه بعد الجواب بالفاء لم يجز فيه إلّا الرّفع لأنّه واجب وإنّما يصحّ النّصب فيما لم يجب وليس يمتنع في قوله تعالى (كن) فكان».[104]

أمّا العكبري فيوجّه القراءتين بقوله:«(فيكون) الجمهور على الرّفع عطفًا على يقول، أو على الاستئناف، أي: فهو يكون، وقُرئ بالنّصب شاذًّا على وجوب لفظ الأمر، وهو ضعيف لوجهين:

– أحدهما: أنّ (كن) ليس بأمر على الحقيقة إذ ليس هناك مُخَاطَبٌ به، إنّما المعنى على سرعة التّكوّن يدلّ على ذلك، أنّ الخطاب بالتَّكَوّنِ لا يدلّ على الموجود، لأنّ الموجود متكوّنٌ، ولا يردّ على المعدوم لأنّه ليس بالشيء لا يبقى إلّا لفظ الأمر يرد ولا يراد به حقيقة الأمر كقوله:﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ**﴾ [مريم:38]، وكقوله:﴿**فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ**﴾ [مريم:75].

– والوجّه الثّاني: أنّ جواب الأمر، لا بدّ أن يُخالف الأمر، في الفعل أو في الفاعل، أو فيهما فمثال ذلك قولك: اذهب ينفعك زيد؛ فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر، وتقول: اذهب يذهب زيد، فالفعلان متّفقان، والفاعلان مختلفان، فأمّا أن يتّفق الفعلان والفاعلان فغير جائز، كقولك: اذهب تذهب، والعلّة فيه أنّ الشّيء لا يكون شرطًا لنفسه».[105]

وبقليل من التّأمل في قول ابن خالويه، وقول العكبري، نخلص إلى أنّهما يلتقيان في نقطة واحدة، هي الانتصار لقراءة الرّفع ومحاولة ردّ قراءة النّصب، وقد استعان كلاهما بأثارة من علم المنطق، وشيء من الجدل مع تفاوت بينهما من حيث درجة الاستخدام.[106]

فابن خالويه لا يُجيز قراءة النّصب، لأنّ نصب الفعل المضارع بعد "فاء" السّببيّة، لا يجوز في مثل هذا الموضع؛ إذا لا نستطيع أن نقول: إن تكن تكن، كما هي الحال مع: إنْ تفتروا يسحتْكم.

أضف إلى ذلك أنّه لم يخاطب بفعل الأمر (كن) شيئًا موجودًا، بل «أوجد بهذه اللّفظة [كن فيكون] شيئًا معدومًا»، كما أنّ المضارع الّذي بعد "فاء" السّببيّة، الّتي قبلها أمر، متى جاز استبداله بفعل ماضٍ، دونما تخلخل في المعنى، لم يجز في ذلك المضارع غير الرّفع.

ومع العكبري تأخذ القضيّة، منعرجًا آخر؛ ذلك أنّه رمى قراءة النّصب بالشّذوذ، على الرّغم من كونها قراءة سبعيّة، وقد ضعّف، في الوقت ذاته، هذا النّصب، لغويًّا، في مثل هذا الموضع.

وقد بيّن أنّ فعل الأمر (كن) ليس حقيقيًّا، إذ لا وجود لمخاطب به، كما أشار إلى ضرورة مخالفة جواب الأمر للأمر نفسه، إمّا من حيث الفعل، أو الفعل والفاعل معًا، وقد مثّل لكلّ حالة قصد الوصول إلى الإقناع، وأمّا أن يتّفق الفاعلان والفعلان، ويصحَّ وقوع المضارع جوابًا للأمر، –مثلما في قوله:(كن فيكون)– فلا يجوز معلّلًا عدمَ الجواز «لا يكون شرطًا لنفسه».[107]

وممّا يدعو إلى العجب هو إقدام عَالِم جليل من مثل العكبري على ردّ قراءة النّصب، ونعتها بالشّذوذ، عِلْمًا أنّها وردت عن أحد القرّاء السّبعة المشهورين، وهي ثابتة عن الرّسول ﷺ سندًا أو تواترًا، وبتوقيف من الله عزّ وجلّ، ممّا لا يترك مجالًا لشبهة مشتبه أو مقالة طاعن.

كما أنّ إقحام المنطق والجدل في الدّرس اللّغوي –وبخاصّة النّحويّ منه– قد لا يفيد في شيء بل من شأنه أن يجعل الملل يتسرّب إلى نفسيّة القارئ، فيضيق ذرعًا بهذا المنطق، وهذا الجدل المبالغ فيه وتحميل النّصوص القرآنيّة ما لا تطيق، من تأويلات، وتقديرات وتخريجات، إلى أن يَتمَّ جَعْلُهَا خاضعة للقاعدةِ النّحويّةِ، أو بالأحرى إلى المذهب النّحويّ الّذي ينهل النّحويُّ من نبعه.

وقد يكون ما سلف ذكره داعيًا قويًّا إلى النّفور من دراسة اللّغة وقواعدها، إن لم نقل: إنّه يؤدي إلى مقتها، وعليه فإنّه يتحتّم السّعيُ إلى تيسير النّحو، لتتمكّن النّاشئة من تحصيله، وَوُرُودِ مَوْرِدِهِ عذبًا سلسبيلا.

وقد يكون من المجدي ترك الانتصار للقاعدة النّحويّة على حساب القراءة القرآنيّة، إذِ القرآن بقراءاته الثّابتة عن الرّسول ﷺ حجّة على غيره، ينبغي التّسليم بها والسّير إليها (الحجّة).

وإذا لم توافق القراءةُ القاعدَةَ اللّغويّة، فيجب ألّا تُرمى بالشّذوذ أو الضّعف، أو أن يُنسب إليها العيب والنّقص؟! بل الأَوْلى والأجدر أن تُتَّهم القاعدة بذلك لا العكس؛ لأنّها لم تستوعب جميع حالات اللّغة، والأوْلى كذلك أن يُلتفت إلى إجراء عمليّ من شأنه أن يضيف إلى القاعدة العامّة استثناءات، تدخل القراءةُ، ضمنها أو يتمّ القيام بتوسيع القاعدة، لتشمل الاستعمال اللّغوي الجديد الّذي أتت به القراءة، وكان مُخالفًا للقاعدة العامّة، أو على الأقلّ أن يُعدَّ ذلك من باب الإعجاز النّحويّ في القرآن الكريم.

ونحن نقرّر من باب النّصفة «أنّ الرّواة الّذين نقلوا اللّغة ليسوا بأوثق دينًا، ولا أزكى نفسًا من روّاة القراءات فهؤلاء كانوا على درجة من الدّين ينتفي معها احتمال التّدليس في الرّواية، في حين وجدنا كثيرًا من شواهد النّحو منتحلًا أو مصنوعًا، ومع ذلك وُضعت على أساسه قواعد النّحو، فكيف جاز للنّحاة أن يرفضوا الرّوايات الوثيقة، ويعتمدوا على ما هو أضعف منها قطعًا ممّا رواه رُوّاة الشِّعر؟ وكيف أن تُقعَّدَ قاعدةٌ نحويّة على أساس رواية شعريّة، دون أن تُعتمد لها روايةُ قرآن؟».[108]

وعليه يجب أن تخضع قواعد اللّغة للّغة بنصوصها المتنوّعة ويأتي على رأسها القرآن الكريم بقراءاته، وقد أشار الدّكتور "محمّد عيد" إلى ضرورة تعاون القواعد والنّصوص ليعود ذلك بالنّفع على اللّغة، فيقول:«فما القواعد في واقع الأمر إلّا سبيل لوصف النّصوص وبيان ظواهرها، لكنّ النّحاة الدّارسين سَعَوْا بينهما بالوقيعة والنّزاع فوقفوا في صفّ الأولى [القواعد] نُصرةً لها على الثّانية [النّصوص] فوقعت النّصوص في حَرَج شديد واضطربت بين أيديهم بالصّنعة أو التّخطئة أو التّحريف أو التّخريج، وانعكس ذلك بقسوة على الدّراسة نفسها، فبدا فيها الاضطراب والنّزاع والغموض، والصّعوبة مع أنّهم

لو عكسوا الأمر فانتصروا للنّصوص، لكان في ذلك خير كثير للجانبين جميعًا، ولكنّهم التزموا صوابَ القاعدة فراح ضحيّته كلاهما».[109]

الحواشي والإحالات:

[1]–فقه اللّغة في الكتب العربيّة، لعبده الرّاجحي، ص: 35.

[2]– أثر القراءات القرآنيّة في تطوّر الدّرس النّحوي، ص: 98.

[3]– نفسه، ص: 193.

[4]– مجموعة الشّافية من علمي الصّرف والخطّ، 334/1.

[5]– الاقتراح في علم أصول النّوح، تحقيق: محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل الشّافعي (ط: 01؛ بيروت: دار الكتب العلميّة، 1418هـ–1998م)، ص: 24.

[6]– التّبيان في إعراب القرآن، للعكبري، 203/1، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 28/4.

[7]–إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، البنا (أحمد بن محمّد). ، تحقيق وتقديم: د/ شعبان محمّد إسماعيل، ط: 01؛ بيروت–مصر: عالم الكتب–مكتبة الكلّيات الأزهريّة، 1407هـ–1987م. ، 468/1.

[8]– التّبيان،للعكبري 203/1، والجامع لأحكام القرآن، 28/4.

[9]– المصدر السّابق، 76/3.

[10]– 643/1.

[11]– إسماعيل بن كثير، تفسير ابن كثير (ط:08؛ لبنان: دار الأندلس، 1406هـ–1986م) 126/2.

[12]– تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، 113/3.

[13]– التّبيان في إعراب القرآن، 309/1.

[14]– 261/2.

[15]– تفسير ابن كثير، 153/2.

[16]– 44/2، 45.

[17]– الفريد في إعراب القرآن المجيد، 659/1.

[18]– الجامع لأحكام القرآن، 25/4.

[19]– نفسه، 25/4.

[20]– التّبيان، 243/1.

[21]– محي الدّين الدّرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه (ط: 02؛ دمشق–بيروت: مؤسسة الإيمان–دار الرّشيد، 1983م) م1، ج466/3.

[22]– إعراب القرآن، 359/1، 360، والتّبيان، 243/1.

[23]– البحر المحيط، 243/2.

[24]– نفسه.243/2.

[25]– التّبيان، 243/1.

[26]– تفسير التّحرير والتّنوير، 184/3.

[27]– البحر، 399/2.

[28]– السّابق.

[29]– الكشّاف، 341/1.

[30]– روح المعاني، 101/3.

[31]– إعراب القرآن، للنّحّاس، 361/1.

[32]– روح المعاني، 101/3.

[33]– إعراب القرآن، 385/1، والتّبيان، 270/1.

[34]– الكشّاف، 371/1.

[35]– السّابق.

[36]– السّابق.

[37]– تفسير ابن كثير، 55/2.

[38]– الكشّاف، 344/1، والتّبيان، 247.

[39]– الحال المؤكّدة هي الّتي:«يستفاد معناها بدونها، ومهمّتها فقط توكيد عاملها نحو: تبسّم ضاحكًا، أو توكيد صاحبها نحو: جاء التّلاميذ كلُّهم جميعًا، أو توكيد مضمون الجملة نحو قول سالم بن درة: أَنَا ابْنُ دَارَة مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي ۞ وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ».

أمّا الحال المؤسّسَة فهي الّتي:«لا يستفاد معناها بدونها، وهي كلّ حال لا تكون مؤكّدة لصاحبها أو عاملها أو مضمون الجملة ومثال هذه الحال المؤسّسَة: جاء محمّد ضاحكًا، فكلمة: ضاحكًا حال مؤسّسة لأنّها أنشأت مفهومًا جديدًا لا يدلّ عليه سوى ذكرها ولفظها». محمّد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة (د–ط؛ بيروت–البليدة، الجزائر: مؤسسة الرّسالة –قصر الكتاب– دار الثّقافة، د–ت) ص: 07ـ10.

(40)– التّبيان، 247/1.

(41)– الكشّاف، 343/1.

(42)– البحر، 520/2.

(43)– معاني القرآن، للفرّاء، 226/1.

(44)– الرّدّ: البدل، يُنظر: البحر المحيط، 520/2.

(45)– الكشّاف، 383/1.

(46)– البحر المحيط، 75/3.

(47)– السّابق.

(48)– الجامع لأحكام القرآن، 231/4.

(49)– السّابق.

(50)– الكشّاف، 424/1.

(51)– الجامع، 242/4.

(52)– السّابق.

(53)– الحجّة في القراءات السّبع، ص: 115.

(54)– الكشّاف، 364/1.

(55)– يُنظر: التّبيان، 262/1، والفريد في إعراب القرآن المجيد، 574/1.

(56)– الكشّاف، 364/1.

(57)– البحر، 518/2.

(58)– البحر، 460/1، 461.

(59)– الكشّاف، 371/1، وإعراب القرآن، للنّحّاس، 383/1.

(60)– يُنظر: الكتاب، 5/2 وما بعدها، والمقرّب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد السّتّار الجواري، وعبد الله الجّبوري (ط: 01؛ د.م.ن: 1392هـ–1972م) 219/1 وما بعدها.

(61)– تفسير التّحرير والتّنوير، 269/3.

(62)– السّابق.

(63)– الكشّاف، 371/1، التّبيان، 268/1، وإعراب القرآن، للنّحّاس، 383/1.

(64)– روح المعاني، 193/3.

(65)– البحر المحيط، 452/2.

(66)– معاني القرآن، 213/1، ويُنظر: إعراب القرآن، للنّحّاس، 374/1، 375، والفريد في إعراب القرآن المجيد، 570/1.

(67)– إعراب القرآن، للنّحّاس، 390/1.

(68)– السّابق، ويُنظر: التّبيان، 274/1، والفريد في إعراب القرآن المجيد، 591/1، 592.

(69)– ابن مجاهد، السّبعة في القراءات، ص: 213.

(70)– الكشّاف، 378/1.

(71)– ابن خالويه، إعراب القراءات السّبع وعللها، 116/1.

(72)– التّبيان، 275/1.

(73)– البيان في غريب إعراب القرآن، 221/1.

(74)– الكشّاف، 413/1.

(75)– السّابق.

(76)– روح المعاني، 50/4.

(77)– معاني القرآن، 234/1.

(78)– البيان في غريب إعراب القرآن، 221/1.

(79)– الكشّاف، 413/1.

(80)– البحر المحيط، 53/3.

(81)– السّابق.

(82)– التّبيان، 295/1.

(83)– السّابق.

(84)– معاني القرآن، للفرّاء، 235/1.

(85)– الإتحاف، 488/1.

(86)– يُنظر: الكشّاف، 421/1، والتّبيان، 295/1.

(87)– الكشّاف، 421/1.

(88)– السّابق.

(89)– معاني القرآن، 232/1.

(90)– التّبيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: د/ طه عيد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السّقا (د–ط؛ مصر: الهيئة المصرية العامّة للكتاب، 1400هـ–1980م) 218/1، والتّبيان للعكبري، 289/1.

(91)– معاني القرآن، للفرّاء، 232/1.

(92)– الفريد في إعراب القرآن المجيد، 626/1.

(93)– إعراب القرآن، للنّحّاس، 404/1.

(94)– الإتحاف، 486/1.

(95)– كتاب التّذكرة في القراءات، 395/2.

(96)– التّبيان، 288/1.

(97)– كتاب السّبعة في القراءات، ص: 206–207.

(98)– إعراب القرآن وبيانه للدّرويش، م: 1، ج: 514/3.

(99)– الأخفش سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، دراسة وتحقيق: د/ عبد الأمير محمّد الورد (ط: 01؛ عالم الكتب، 1985م) 409/1.

(100)– الفرّاء، معاني القرآن، 74/1، الطّبرسي، مجمع البيان، م: 02، ج 83/3.

(101)– العكبري في كتابه: التّبيان في إعراب القرآن، وسيأتي قوله لاحقًا.

(102)– يقول ابن مجاهد في كتاب: السّبعة في القراءات:«...(كن فيكونَ) بالنّصب، قال أبو بكر: وهو: وهم» ص: 206–207.

(103)– ويدخل ضمن الطّلب: الأمر، والنّهي، والدّعاء، والعرض، والتّحضيض والتّمنّي والاستفهام، وقد أضاف الفرّاء التّرجّي، للتّوسّع يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لابن هشام، فإنّ لشارح ومحقّق الكتاب محي الدّين عبد الحميد، كلامًا مفيدًا في ذلك، 177/4.

(104)– الحجّة في القراءات السّبع، ص: 86.

(105)– التّبيان، 109/1.

(106)– يُنظر: عفيف دمشقيّة، أثر القراءات القرآنيّة في تطوّر الدّرس النّحويّ، ص: 102.

(107)– التّبيان، 109/1.

(108)– عبد الصّبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربيّ، ص: 365.

(109)– الرّواية والاستشهاد باللّغة، ص: 77، 78.